Distr.: General
5 August 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
الدورة الثانية والعشرون
جنيف، 3-5 تموز/يوليه 2024

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة عن دورته الثانية والعشرين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 3 إلى 5 تموز/يوليه 2024

المحتويات

الصفحة

أولاً – الإجراءات التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة 2

ثانياً – الموجز المقدَّم من الرئيس 6

ثالثاً – المسائل التنظيمية 15

المرفقات

الأول – جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر الأمم المتحدة التاسع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية 17

الثاني – الحضور 19

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- الإجراءات التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

الاستنتاجات المتفق عليها

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة،

إذ يُذكِّر بمجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها 63/35 المؤرخ 5 كانون الأول/ديسمبر 1980،

وإذ يُذكِّر بالقرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (جنيف، أكتوبر/تشرين الأول 2020)[1]،

وإذ يُذكِّر بقرار الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (بريدجتاون، 2021)، في الفقرات 56 و62 و127 (ض) منه، بأن "من الأساسي في عملية التحول أن تحافظ سياسات المنافسة وحماية المستهلك وإجراءات الإنفاذ العادلة والسليمة والقوية على بيئة متينة تكفل تكافؤ الفرص وأن تعزز الشفافية لجميع المشاركين، حيث لا يكون الوصول إلى الأسواق خاضعاً للممارسات المانعة للمنافسة. ومن شأن كفالة المنافسة الفعالة، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لوضع وتنفيذ سياسات المنافسة ومن خلال التعاون بين سلطات المنافسة، وجعلها مقترنة بحماية قوية للمستهلك في السوق، أن تساعد على تعزيز الكفاءة الاقتصادية، ما يؤدي إلى منتجات أفضل وأكثر أماناً وإتاحتها بأسعار أقل للمستهلكين"، وأن "الحوار والتعاون على الصعيد المتعدد الأطراف [يتسمان] بأهمية حاسمة في مجالات مثل إدارة التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما فيها التكنولوجيات المتعلقة بإدارة البيانات والمنافسة وحماية المستهلك. وأنه ينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص لتحديات التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من خلال الأخذ بنهج متكامل بشأن كثير من المجالات الاستراتيجية. ويلزم زيادة التعاون الدولي، بما في ذلك في مجال إدارة المنصات الرقمية، لتعزيز تدفق البيانات بثقة وأمان واطمئنان عند استخدامها، وفقاً للأنظمة الوطنية والالتزامات الدولية ذات الصلة"، وأنه يتعين على الأونكتاد "أن يواصل مساعدة البلدان النامية على صياغة وتنفيذ سياسات وقوانين المنافسة وحماية المستهلك، وتيسير التعاون بين وكالات المنافسة وحماية المستهلك، وإجراء استعراضات النظراء، وأن يشجع تبادل المعارف وأفضل الممارسات، بما في ذلك من خلال المنتديات المتعددة الأطراف، مثل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك، وعن طريق المساهمة في تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك بصيغتها المنقحة"[2].

وإذ يؤكّد من جديد الدور الأساسي الذي تؤدّيه قوانين وسياسات المنافسة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، عن طريق تعزيز الأسواق التنافسية والمفتوحة والقابلة للمنافسة وضمان خيارات أوسع وجودة أفضل وأسعار أقل للسلع والخدمات للمستهلكين،

(1) الوثيقة TD/RBP/CONF.9/9.

(2) الوثيقة TD/541/Add.2.

وإذ يؤكّد على أن قانون وسياسة المنافسة أداة رئيسية من أدوات السياسة العامة يمكن عن طريقها معالجة التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية المتتابعة والإسهام في إيجاد اقتصاد أكثر مرونة وشمولاً للجميع واستدامة، بما في ذلك عن طريق الحفاظ على أسواق مفتوحة وتنافسية ويسهل الوصول إليها تشجع تدفقات التجارة والاستثمار وتعبئة الموارد من أجل دعم البلدان النامية والحد من الفقر،

وإذ يسلّم بالحاجة إلى تعزيز أعمال الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة من أجل تعزيز دوره الإنمائي وفوائده للمستهلكين،

وإذ يسلم بأنه من الضروري للغاية الاستجابة على نحو مناسب لتحديات المنافسة في الأسواق والنظم الإيكولوجية الرقمية، لتمكين الرقمنة من الإسهام في تحقيق النمو المستدام والشامل للجميع؛ وبأن استجابات السياسات، مثل مراجعة قانون المنافسة ليناسب الأسواق الرقمية أو إدخال تشريعات جديدة، بما في ذلك اللوائح التنظيمية المسبقة، قد تختلف باختلاف ظروف كل ولاية قضائية،

وإذ يسلّم بأن الإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة أمر بالغ الأهمية في عصر العولمة وفي ضوء ضرورة مكافحة الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود مكافحة سريعة،

وإذ يسلم بأن المنافسة في السوق لها علاقة مباشرة بالحد من الفقر من حيث انخفاض الأسعار و/أو تحسين الجودة الذي يمكن أن يتحقق نتيجة لزيادة الضغوط التنافسية، والتوسّع في الأسواق، وزيادة القدرة على الحصول على السلع والخدمات، ولا سيما بالنسبة إلى السكان الفقراء، وأن العمال يمكن أن يستفيدوا أيضاً من التنافس على عملهم عن طريق زيادة الدخل؛ وإذ يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل استكشاف كيف يمكن لسياسة المنافسة أن ترفع مستويات معيشة الناس، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً،

وإذ يسلم بأن كثيراً من الدول الأعضاء قد حسّنت على نحو مستمر معايير مراقبة الاندماجات أو تعمل على تحسينها، بما في ذلك عن طريق تعديل عتبات مراجعة عمليات الاندماج، والسماح للسلطات المعنية بالمنافسة بفحص عمليات الاندماج ضد المنافسين الناشئين الذين لديهم تأثيرات تنافسية ذات شأن، وعن طريق إيلاء اهتمام أكبر للمنافسة المتصلة بالمنصات، والنظر في زيادة استخدام الافتراضات التي يمكن أن يُستدل منها على التأثيرات المحتملة المانعة للمنافسة، والنظر بعناية أكبر في استراتيجيات الاستحواذ على أنها وسيلة للحفاظ على المركز المهيمن للشركة المستحوِذة، وإجراء مراجعة أدق لعمليات الاندماج التكتلية التي تنطوي على آثار محتملة مانعة للمنافسة في الاقتصاد العالمي،

وإذ يلاحظ مع الارتياح المساهمات الخطية والشفوية الهامة المقدمة من الدول الأعضاء ومن سلطاتها المعنية بالمنافسة ومن مشاركين آخرين والتي أثْرت النقاش أثناء دورته الثانية والعشرين،

وإذ يحيط علماً بتقرير "الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتكتلات الاحتكارية العابرة للحدود" المقدم في دورته الثانية والعشرين،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد من أجل دورته الثانية والعشرين،

1- *يرحب* بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية؛ ويؤكد من جديد اهتمام السلطات المعنية بالمنافسة بتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بقوانين وسياسات المنافسة؛

2- *يشجع* على مواصلة الإجراءات والمبادرات التشريعية والسياساتية والتنظيمية التي تتخذها الحكومات والسلطات المعنية بالمنافسة استجابةً للأزمة المتعددة التي تؤثر على الاقتصاد العالمي، وكذلك للتنسيق وتقاسم المعلومات على الصعيدين الدولي والإقليمي؛

3- *يعرب عن تقديره* لحكومة مصر لتطوعها لإجراء استعراض نظراء لقانون وسياسة المنافسة بها ولتقاسم خبراتها وتحدياتها مع سلطات المنافسة الأخرى أثناء دورته الثانية والعشرين وكذلك لجميع الحكومات والمجموعات الإقليمية المشاركة في الاستعراض؛ ويعترف بالتقدم المحرز حتى الآن في وضع وإنفاذ قانون المنافسة في مصر؛

4- *يطلب* إلى الأونكتاد أن يجمّع الأعمال التي تتناول قضايا المنافسة العالمية للأسواق والنظم الإيكولوجية الرقمية وأن يقدّم تقارير عنها وأن يواصل تعزيز التعاون الدولي والإقليمي؛

5- *يشجع* على تحسين التعاون بين السلطات المعنية بالمنافسة والجهات التنظيمية القطاعية ووزارات الصناعة والاقتصاد وغيرها من السلطات، بغية تحسين قدرتها على الاستجابة للتغير السريع في الاقتصاد والمتطلبات السياساتية في الآونة الأخيرة، وخاصة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى تحقيق الاتساق في السياسات الموجهة نحو الحد من الفقر من أجل رفع المستويات المعيشية لسكانها؛

6- *يدرك* أن معايير مراقبة عمليات الاندماج تحتاج إلى أن تكون قادرة على تحليل التأثيرات المختلفة لعمليات الاندماج، مع أخذ زيادة الرقمنة والاتجاهات الناشئة الأخرى في الاعتبار؛ وأهمية تطوير التعاون الدولي باستمرار فيما بين السلطات المعنية بالمنافسة للاستجابة لاندماجات الشركات العالمية؛

7- *يؤكد* على فوائد تحسين وتعزيز قدرات الإنفاذ والترويج لثقافة المنافسة في البلدان النامية عن طريق أنشطة بناء القدرات وأنشطة الدعوة التي تستهدف جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛ ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تنشر موجز مناقشاتها بشأن هذه المواضيع على جميع الدول الأعضاء المهتمة، بما في ذلك عن طريق أنشطة المساعدة التقنية واستعراضات النظراء؛

8- *يؤكد* على أهمية التعاون الدولي على النحو المعترف به في الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، بما في ذلك التعاون غير الرسمي فيما بين سلطات المنافسة؛ ويدعو الأونكتاد إلى تعزيز ودعم التعاون بين الحكومات والسلطات المعنية بالمنافسة، وفقاً لتوجيهات عهد بريدجتاون (الفقرات 56 و62 و127 (ض)) والقرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (الفقرتان 3 و22)، وكذلك التوجيهات الواردة في الوثيقة المعنونة "السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية"؛

9- *يرحب* بالتذييل المنقح للوثيقة المعنونة "السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية" ويقر هذا التذييل، ويطلب نقله إلى مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية؛

10- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل نشر الوثيقة المعنونة "السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية" وأن تشجع الدول الأعضاء على استخدامها؛

11- *يؤكد* على أهمية التعاون الإقليمي في إنفاذ قوانين وسياسات المنافسة وأهمية المبادرات التي تطلقها منظمات وأطر المنافسة الإقليمية؛ ويدعو سلطات المنافسة إلى تعزيز تعاونها الإقليمي والثنائي؛

12- *يرحّب* بعمليات تبادل المعلومات وبإجراء المناقشات بشأن أفضل الممارسات لتعزيز التعاون بين سلطات المنافسة في التعامل مع حالات التكتلات الاحتكارية العابرة للحدود والقضايا المشتركة في مجال مكافحة التلاعب في العطاءات؛ ويقرر تجديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتكتلات الاحتكارية العابرة للحدود، وإبراز أفضل الممارسات، وتيسير كل من عمليات تبادل المعلومات والمشاورات والتعاون الدولي، ومناقشة الأدوات والإجراءات، والاضطلاع بمشاريع أخرى حسبما يُتفق عليه في المستقبل، وتقديم تقرير إلى مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لاستعراض جميع جوانب المجموعة؛

13- *يقرر* أنه ينبغي أن يواصل الأونكتاد، واضعاً في اعتباره الخبرات السابقة، إجراء استعراضات نظراء لقوانين وسياسات المنافسة بناء على طلبات الدول الأعضاء ووفقاً للموارد المتاحة؛

14- *يدعو* جميع الدول الأعضاء والسلطات المعنية بالمنافسة إلى مساعدة الأونكتاد على أساس طوعي عن طريق تقديم خدمات خبراء أو موارد أخرى إلى الأنشطة المستقبلية وأنشطة المتابعة فيما يتصل باستعراضات النظراء الطوعية وتوصياتها؛

15- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تعد استعراضاً لتنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، بما في ذلك إعداد تقييم موجز لعشرين عاماً من استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة، وذلك من أجل مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لاستعراض جميع جوانب المجموعة؛

16- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تعد تقريراً، يكون بمثابة وثيقة معلومات أساسية، لمؤتمر الأمم المتحدة التاسع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد بشأن موضوع تحقيق أقصى قدر من التآزر بين سياسات المنافسة وسياسات حماية المستهلك؛

17- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد تيسير المشاورات، وتشجيع تقديم المساهمات من الدول الأعضاء، وتشجيع المناقشات فيما بينها بشأن مواضيع: قوانين وسياسات المنافسة وسلاسل القيمة الغذائية العالمية؛ وتقنيات التحقيق والأدوات الرقمية في عالم الإنفاذ الحديث؛

18- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تعد استعراضاً محدَّثاً لمسألة بناء القدرات والمساعدة التقنية بشأن قوانين وسياسات المنافسة، بما في ذلك تقييم الأثر، استناداً إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء، لكي ينظر فيه مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لاستعراض جميع جوانب المجموعة؛

19- *يلاحظ مع التقدير* التبرعات المالية والمساهمات الأخرى الواردة من الدول الأعضاء؛ ويدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة مساعدة الأونكتاد على أساس طوعي في أنشطته المتعلقة ببناء القدرات والمساعدة التقنية عن طريق تقديم خدمات الخبراء ومرافق التدريب والموارد المالية أو غيرها من الموارد؛ ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية، بما في ذلك التدريب، وأن تركز هذه الأنشطة، حيثما أمكن، على أن يكون لها أقصى قدر من التأثير في جميع البلدان المهتمة.

الجلسة العامة الختامية

5 تموز/يوليه 2024

ثانياً- الموجز المقدَّم من الرئيس

ألف- مقدمة

1- عُقدت الدورة الثانية والعشرون لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 3 إلى 5 تموز/يوليه 2024. وقد حضر المناقشات الرفيعة المستوى ممثلون من 73 بلداً وتسع منظمات حكومية دولية، بمَن في ذلك رؤساء لسلطات المنافسة.

باء- الجلسة العامة الافتتاحية

2- افتتح الدورة نائب الأمين العام للأونكتاد. وأدلى المتحدثون الموضَّحون أدناه ببيانات افتتاحية: ممثل كمبوديا، متحدثاً باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل بنغلاديش، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل النيجر، باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل نيبال، باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل الجمهورية الدومينيكية، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل العراق

3- وأكّد نائب الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، على إسهام قوانين وسياسات المنافسة في إحراز تقدم بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بتحسين الإنتاجية، وخفض الأسعار، وتعزيز جودة المنتجات والخدمات، ومن ثم الإسهام في التخفيف من حدة الفقر. وأشار نائب الأمين العام إلى أن قوانين وسياسات المنافسة ذات أهمية في قطاع الأغذية الزراعية ووثيقة الصلة بالفقراء، نظراً إلى أنهم ينفقون نصيباً أعلى من دخلهم على المواد الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، يتزايد الاهتمام في الأسواق الرقمية بقوانين وسياسات المنافسة، في ظل الشواغل المتزايدة بشأن الممارسات المانعة للمنافسة والافتقار إلى توافق آراء عالمي بشأن معالجة هذه القضايا. وتواجه البلدان النامية، على وجه الخصوص، تحديات بسبب محدودية الخبرة والموارد لديها، فضلاً عن العقبات القانونية. وأكّد نائب الأمين العام على الدعم المستمر المقدَّم من الأونكتاد إلى البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق الترويج لاستخدام قوانين وسياسات المنافسة، وسلط الضوء على معالم الطريق البارزة القادمة في عام 2025، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

4- وأشاد المتكلم الرئيسي، وهو رئيس السلطة المعنية بالمنافسة في ألمانيا، بأعمال الأونكتاد وبأوجه التآزر بين الأونكتاد وشبكة المنافسة الدولية. وسلط المتكلم الضوء على الطابع الشامل للجميع لشبكة المنافسة الدولية، التي يجري فيها تشجيع سلطات المنافسة المتقدمة والفتية كليهما على المشاركة في المناقشات المتعلقة بشتى المواضيع ذات الأهمية وعلى تبادل المعرفة وأفضل الممارسات.

5- وعرض عدد قليل من المندوبين وعدة مجموعات إقليمية ما لديهم من إنجازات وأهداف وتحديات في مجال تطوير تشريعات المنافسة وإنفاذها، وأشادوا بالعمل الجاري الذي يقوم به الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة.

جيم- التقرير المتعلق بتنفيذ السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

(البند 3 من جدول الأعمال)

6- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدمت أمانة الأونكتاد تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية خلال الفترة من تموز/يوليه 2023 إلى حزيران/يونيه 2024. وكانت أمانة الأونكتاد قد عممت دراسة استقصائية للحفاظ على قائمة أسماء جهات الاتصال في سلطات المنافسة التي يمكن أن تيسر التعاون الدولي ولجمع أحدث المعلومات عن تشريعات المنافسة في جميع أنحاء العالم، وفقاً للفرع ثالثاً-18 و19 من السياسات والإجراءات التوجيهية؛ ونقحت التذييل من أجل تضمينه الوثائق التوجيهية الحديثة المتعلقة بالتعاون الدولي ووثائق المعلومات الأساسية الأخرى ذات الصلة، وفقاً للفرع ثالثاً-20. واقترحت أمانة الأونكتاد التوصيات التالية بشأن العمل الإضافي الرامي إلى تنفيذ السياسات والإجراءات التوجيهية: مواصلة استقصاء جهات الاتصال وتشريعات المنافسة ومراجعة التذييل؛ ومواصلة القيام بأنشطة الدعوة وتقديم المزيد من التوجيهات بشأن استخدام السياسات والإجراءات التوجيهية. واعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة استنتاجات متفقاً عليها بشأن هذا البند من جدول الأعمال وذلك في جلسته العامة الختامية المعقودة في 5 تموز/يوليه 2024 (انظر الفصل الأول).

7- وعرض أحد المندوبين اللائحة التنظيمية الجديدة في الأرجنتين المتعلقة بتنفيذ برنامج التساهل، بغية تزويد مقدمي الطلبات باليقين القانوني وبالقدرة على التنبؤ ولضمان سرية المعلومات.

دال- تقرير الفريق العامل المعني بالتكتلات الاحتكارية العابرة للحدود

(البند 4 من جدول الأعمال)

8- قدمت أمانة الأونكتاد تقرير الفريق العامل غير الرسمي. وكان الفريق العامل غير الرسمي قد عقد ثلاثة اجتماعات خلال الفترة من تموز/يوليه 2023 إلى حزيران/يونيه 2024، تبادلت فيها الدول الأعضاء تجاربها بشأن قضايا التكتلات الاحتكارية العابرة للحدود والدروس المستفادة. وقدمت الأمانة اقتراحات بشأنالطرق الممكنة للمضي قدماً في أعمال الفريق العامل غير الرسمي، بما في ذلك مواصلة المناقشات المتعلقة بدراسات الحالة العملية. واعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة الاستنتاجات المتفق عليها بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وذلك في جلسته العامة الختامية المعقودة في 5 تموز/يوليه 2024 (انظر الفصل الأول).

9- وأعرب بعض المندوبين عن دعمهم لعمل الفريق العامل غير الرسمي، مسلِّطين الضوء على أنه قد ظل منبراً هاماً للتعاون والمناقشة فيما بين السلطات المعنية بالمنافسة بشأن الحلول العملية للتحديات المرتبطة بالتحقيقات في التكتلات الاحتكارية التي تهم ولايات قضائية متعددة.

10- وقدم أحد الخبراء مشروعاً بشأن مجموعة أدوات للإنفاذ العابر للحدود لكي تتمكن السلطات المعنية بالمنافسة عن طريقها من تقاسم الحلول للتحديات المتصلة بالمخالفات العابرة للحدود لقوانين المنافسة.

هاء- إنفاذ قوانين المنافسة في الأسواق والنظم الإيكولوجية الرقمية: التحديات والخيارات السياساتية

(البند 5 من جدول الأعمال)

11- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة مناقشة مائدة مستديرة واحدة. ولدى افتتاح المناقشة، عرضت أمانة الأونكتاد وثيقة المعلومات الأساسية المتعلقة بهذا الموضوع (الوثيقة TD/B/C.I/CLP/74). وكان فريق المناقشة يتألف من: نائب رئيس شبكة سياسات بحوث المنافسة؛ ونائب الأمين العام للجنة التجارة المنصفة، باليابان؛ ورئيس الوحدة، بالمديرية العامة لشبكات الاتصالات والمحتوى والتكنولوجيا، بالمفوضية الأوروبية؛ ورئيس هيئة المنافسة، بالبرتغال؛ ومفوض اللجنة الاتحادية للمنافسة الاقتصادية، بالمكسيك؛ ومستشار الشؤون الدولية بلجنة التجارة الاتحادية، بالولايات المتحدة الأمريكية؛ وأستاذ قانون المنافسة العالمية والسياسة العامة، بكلية الحقوق، بكلية لندن الجامعية؛ ومدير سياسة المنافسة، بشركة ميتا؛ ورئيس فريق التجارة العادلة، بتعاون كاكاو؛ ومفوض المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي، بالبرازيل.

12- أشار عضو المناقشة الأول إلى أن قانون المنافسة الحالي غير كافٍ في معالجة القوة غير المسبوقة لقادة قطاع التكنولوجيا. وذكر عضو فريق المناقشة أن وكالات المنافسة تحتاج إلى الخروج من الانعزالية وأن تكون أكثر إبداعية، لضمان الاستقرار التجاري والديمقراطي على السواء.

13- وقدم عضو المناقشة الثاني أمثلة على إنفاذ قوانين المنافسة ودراسات السوق والتنظيم المسبق في الاقتصاد الرقمي في اليابان. وقدم عضو المناقشة حالات تتصل بوضع حدود لمحركات البحث والخيارات الافتراضية والتشريعات الجديدة في اليابان التي قدمت لوائح تنظيمية مسبقة ذات صلة ببرامج الهواتف الذكية، بما في ذلك الوصول المفتوح إلى متاجر التطبيقات ونظم الدفع.

14- وسلط عضو المناقشة الثالث الضوء على دور أنظمة مكافحة الاحتكار هي والإنفاذ في مواجهة القضايا العالمية المتعلقة بالأسواق الرقمية التي يهيمن عليها قِلّة من قادة التكنولوجيا. وأشار عضو المناقشة إلى أن الاتحاد الأوروبي يتحول إلى الأخذ باللوائح التنظيمية، عن طريق قانون الأسواق الرقمية، الذي يفرض الامتثال من جانب حراس البوابات، لضمان وجود أسواق قابلة للمنافسة وعادلة.

15- وأشار عضو المناقشة الرابع إلى أن القطاع الرقمي يفتقر إلى روابط إقليمية واضحة وأن سلطات المنافسة في جميع أنحاء العالم تواجه تحديات تتعلق بتخندق الأسواق وبوجود اختناقات. وذكر عضو المناقشة أن النهج المتعدد الجوانب الذي تتبعه سلطة المنافسة في البرتغال ينطوي على بناء القدرات، والتعاون الدولي، وإصدار لوائح تنظيمية جديدة مثل قانون الأسواق الرقمية والأخذ بأدوات رقمية مُبتَكرة.

16- وذكر عضو المناقشة الخامس أن سلطات المنافسة الفتية قد تواجه تحديات مختلفة بسبب الاختلافات في الأطر القانونية والمؤسسية وفي الموارد البشرية والمادية. وسلط عضو فريق المناقشة الضوء على أن سلطة المنافسة في المكسيك قد ظلت نشطة في مجالات مراقبة الاندماجات، والتحقيقات السوقية، ودراسات السوق، وكذلك في تقديم الآراء والتوصيات إلى السلطات الحكومية.

17- وأكد عضو المناقشة السادس على التأثير التحويلي للأسواق الرقمية على الاقتصادات، مشيراً إلى كيف تستخدم الشركات المهيمنة التكتيكات الاحتكارية للحفاظ على مواقعها. وذكر عضو فريق المناقشة أن وكالات مكافحة الاحتكار في الولايات المتحدة تعزز المنافسة العادلة عن طريق الإنفاذ والسياسات والتوجيه، وأن لجنة التجارة الاتحادية تقوم بتوسيع نطاق خبرتها الفنية بغية التعامل مع التكنولوجيات واتجاهات السوق المتطورة.

18- ووصف عضو المناقشة السابع النظم الإيكولوجية الرقمية بأنها أسواق يظفر فيها الفائز بمعظم الكسب وتتسم بقوة مركزة، تؤكّد على الاعتماد على الموارد، وسلطة المراقبة الشاملة، والتلاعب بتفضيلات المستعمِلين، والمزايا البنيوية. وشدد عضو فريق المناقشة على أنه فيما يتعلق بالاندماجات التكتلية، لا توجد حاجة إلى تجميع نظريات الضرر لأن الجوهر ليس استراتيجية تجميعية يجري اعتمادها في المستقبل بل هو تقوية لـ"غراء" النظام الإيكولوجي. وإحدى المسائل الأساسية في هذا الصدد هي بحث مدى التوافق في إنشاء شبكات وموارد مشتركة.

19- وشدد عضو المناقشة الثامن على أهمية الموازنة بين الإنتاجية والابتكار في اللوائح التنظيمية الرقمية المسبقة، والتي ينبغي أن تكون قابلة للتنبؤ بها ومتناسبة. وتتجنب معظم الولايات القضائية مثل هذه اللوائح بسبب التأثيرات السلبية المحتملة، ومع ذلك فإن التنظيم المستهدف ضروري فيما يتعلق بنقاط الاختناق الحقيقية. وأخيراً، أشار عضو المناقشة إلى أن التعاون بين الحكومة والصناعة أمر بالغ الأهمية من أجل التوفيق بين المنافسة والقدرة التنافسية.

20- وأكد عضو المناقشة التاسع على أهمية فهم ديناميات السوق والتأثير التنافسي للوائح التنظيمية المقترحة قبل الأخذ بأطر عمل جديدة. واقترح عضو المناقشة تحليل أسواق المنصات المحلية، وتجنب الإضرار بالابتكار ورفاهية المستهلك، وتحسين التعلم من النظراء الدوليين، بغية وضع معايير عالمية.

21- وقدم عضو المناقشة العاشر تقريراً عن سياسة المنافسة في بلدان مجموعة بريكس [البرازيل، والاتحاد الروسي، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا]، فسلّط الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة بشأن عمليات الاندماج والسلوكيات المانعة للمنافسة في الأسواق الرقمية. واقترح عضو المناقشة وضع أطر عمل مشتركة، وتقاسم سبل الانتصاف، وتدعيم السياسات الداعمة للمنافسة، والتعاون في الإنفاذ العابر للحدود، وتجميع الموارد، من أجل الحفاظ على المنافسة والابتكار.

22- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، تقاسم العديد من المندوبين الخبرات المُكتسَبة في مجال إنفاذ قوانين المنافسة في الاقتصاد الرقمي، وأعربوا عن الحاجة إلى بناء القدرات الداخلية لفهم تعقيدات الأسواق الرقمية. وتحدث أحد المندوبين بالتفصيل عن لائحة تنظيمية تستهدف الأسواق الرقمية جرى اعتمادها مؤخراً في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وسلط عدد قليل من المندوبين الضوء على أن التعاون الدولي عن طريق المنصات الدولية، بما في ذلك الأونكتاد، أمر حاسم الأهمية لكي تتمكن سلطات المنافسة من الاستجابة بصورة فعالة للرقمنة وكذلك في إنشاء أطر حوكمة عالمية.

واو- المائدة المستديرة المتعلقة بسياسات المنافسة والحد من الفقر

(البند 6 من جدول الأعمال)

23- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة مناقشة مائدة مستديرة واحدة. وعند افتتاح المناقشة، قدمت أمانة الأونكتاد لمحة عامة عن النُّهج العالمية للحد من الفقر، وذكرت أن سياسة المنافسة يمكن أن تكون إضافة رئيسية في هذا الصدد. وتألف فريق المناقشة من كل من: "والتر جيه ديرينبيرغ" أستاذ التنظيم التجاري الفخري في كلية الحقوق بجامعة نيويورك؛ ومفوض هيئة المنافسة، بجنوب أفريقيا؛ وأستاذ بكلية الحقوق، جامعة العلوم السياسية (Sciences Po University)، في فرنسا؛ والمدير العام لهيئة المنافسة، بالنرويج؛ ورئيس هيئة المنافسة الماليزية.

24- وأشار عضو المناقشة الأول إلى أن الفقر العالمي يمكن أن يُعزى جزئياً إلى قوة السوق والاختلالات الكبيرة في المساومة، حيث يواجه المزارعون تكاليف مدخلات مرتفعة وأسعار منتجات مضغوطة، بينما يجري تحميل المستهلكين أعباءً باهظة. وأكد عضو المناقشة على تعقيد الحلول، ولكنه أشار إلى أن الأسواق

التي تعمل بشكل جيد يمكن أن تساعد على الحد من الأسعار ومن الفقر. وتاريخياً، لم تعط المناقشات المتعلقة بمكافحة الاحتكار في الشمال العالمي الأولوية للتوزيع والإنصاف، ما أدى إلى انفصام الصلة بين المدافعين عن حقوق الإنسان ودعاة مكافحة الاحتكار. بيد أن الاستياء المتزايد من نتائج السوق قد أدّى إلى حدوث تحوّل في وجهات النظر، ما يسلط الضوء على أهمية قانون المنافسة في معالجة الفقر. وأخيراً، أكد عضو المناقشة على أهمية وضع سياسات وتشريعات منافسة "مناصرة للفقراء".

25- وذكر عضو المناقشة الثاني أن هيئة المنافسة في جنوب أفريقيا تعطي الأولوية للأسواق التي تؤثر على المستهلكين ذوي الدخل المنخفض وعلى المجتمعات المحلية الضعيفة وأنها قد انتهجت استراتيجيات مختلفة لتعزيز الفعالية، مثل إقامة شراكات مع الوكالات الحكومية الأخرى والمجتمع المدني. وعلى سبيل المثال، أشار عضو فريق المناقشة إلى أنه خلال الجائحة، أدى التعاون إلى اتخاذ إجراءات ضد شركة أدوية حدّت من إنفاذ براءات الاختراع بسبب تنبيهات النشطاء الصحيين. وأكّد عضو المناقشة على مواجهة سلوك السوق الذي يهدد حقوق المستهلك، مستشهداً بالحملة الناجحة من أجل جعل علاجات فيروس نقص المناعة البشرية أقرب منالاً باعتبارها سابقة بالنسبة إلى علاجات السرطان، ودعا إلى القيام بتدخلات مسبقة لضمان أن تكون قوانين المنافسة معزّزة للحد من الفقر وحامية لحقوق الناس، مسلِّطاً الضوء على الجهود المبذولة لدعم الشركات المغبونة تاريخياً وتشجيع الهياكل التعاونية.

26- وذكر عضو المناقشة الثالث أنه ينبغي الاستفادة من قوانين وسياسات المنافسة من أجل الحد من الفقر والنظر إليها على أنها أدوات تنظيمية لتحقيق المصلحة العامة وليس على أنها أدوات تنظيمية لتحقيق الكفاءة فقط. وحدد عضو المناقشة الاستراتيجيات الثلاث التالية: التركيز على الأسعار المنخفضة؛ وتسهيل دخول الشركات الصغيرة إلى السوق؛ وإعادة توزيع الفائض من الأثرياء إلى الفقراء. وأكد عضو فريق النقاش على أن قانون المنافسة يمكن أن يساعد في إعادة توزيع الثروة، وخاصة من الشمال العالمي إلى الجنوب العالمي، وعلى الحاجة إلى الأخذ بخطط أكثر فعالية لإعادة التوزيع، بغية التمكين للمجتمعات المحتاجة وإلى تغيير قوانين المنافسة، بقصد معالجة قضايا الفقر والتوزيع معالجة صريحة.

27- وحدد عضو المناقشة الرابع السياسات الاجتماعية والاقتصادية ذات الأهمية الأساسية في التخفيف من حدة الفقر والجهود المبذولة في النرويج لتنفيذها. وذكر عضو المناقشة أن العقبات الثلاث الرئيسية التالية قد أعاقت المنافسة عن دفع عجلة التنمية، وهي: نقص المشترين أو الموردين بسبب الفقر؛ ووجود تفاوتات كبيرة في الدخل؛ والشروط الإطارية المجحفة. وأوضح أن النرويج قد استخدمت في القرن الماضي سياسات إعادة التوزيع بفعالية وضمنت خضوع الشركات المملوكة للحكومة لتشريعات المنافسة. وأخيراً، أكد عضو المناقشة على أن سلطة المنافسة تقوم بعمليات إنفاذ موجهة نحو المستهلكين وتعطي الأولوية للأسواق والقضايا ذات الأهمية البالغة للمستهلكين، مثل أسعار المواد الغذائية، والأسواق الرقمية، والاستدامة، إلى جانب ضمان الكفاءة في استخدام الموارد عن طريق فرض عقوبات كبيرة.

28- وتناول عضو المناقشة الخامس بالتفصيل الآليات التي تستخدمها هيئة المنافسة في ماليزيا للإسهام بشكل غير مباشر في الحد من الفقر، وخاصة عن طريق ضمان عدالة الأسعار وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق. ومع تناول الفقر باعتباره أحد أعراض اختلال توازن القوى في السوق، فإن إجراءات الإنفاذ قد استهدفت، على سبيل المثال، الاحتكارات والتكتلات الاحتكارية. وذكر عضو المناقشة أن تنسيق السياسات بين قوانين المنافسة وقطاعات مثل المشتريات العامة والاتصالات هو أمر بالغ الأهمية. وأضاف أن جهود المفوضية، مثل تفكيك ترتيبات الخدمات الحصرية في مجال الاتصالات، قد ساعدت بشكل غير مباشر في التخفيف من حدة الفقر، كما أن مبادرات مثل التصدّي للتسعير التواطئي في قطاع الدواجن قد أوضحت نهج الهيئة الذي يشمل وضع سقوف لتسعير التجزئة، والتنسيق، وإعادة تخصيص الأموال من أجل التخفيف من الفقر.

29- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أوضح أحد أعضاء المناقشة، رداً على سؤال عن إمكانية ودستورية الأخذ بنظام إلزامي لإعادة التوزيع كجزء من إنفاذ قوانين المنافسة، أن قوانين المنافسة يمكن أن تشمل تدابير مثل استخدام الغرامات المحصَّلة من قضايا الاحتكار لتعويض المستهلكين الذين حُمِّلوا أسعاراً مفرطة أو إنشاء صناديق استئمانية للتعويض عن الزيادات في الأسعار. وسلط أحد المندوبين الضوء على التركيز في الصين على الحد من الفقر، ومراجعة قوانين المنافسة، وإجراء تحريات في قطاعات مثل الاقتصاد الرقمي والمستحضرات الصيدلانية. وشدد مندوب آخر على تأثير قوانين المنافسة على أسواق العمل وعلى الحد من الفقر. وشدد بضعة مندوبين على أهمية التعاون الدولي والتسعير العادل للأغذية. وأخيراً، أكد أعضاء فريق المناقشة على الحاجة إلى التمكين التشريعي، والتعاون دون المساس بالاستقلالية، ونشاط الدعوة، من أجل تعزيز المنافسة العادلة والمشاركة الاقتصادية.

زاي- المائدة المستديرة المتعلقة بالتطورات الأخيرة في معايير مراقبة الاندماجات

(البند 7 من جدول الأعمال)

30- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة مناقشة مائدة مستديرة واحدة. ولدى افتتاح المناقشة، قدمت أمانة الأونكتاد عرضاً جمالياً لخلفية الحاجة إلى قيام سلطات المنافسة بمراجعة معايير مراقبة عمليات الاندماج وتكييفها مع الظروف الجديدة. وتألّف فريق المناقشة من: رئيس الهيئة الوطنية للمنافسة في باراغواي؛ ومفوض هيئة المنافسة، بالفلبين؛ ورئيس الوحدة الدولية بسلطة المنافسة، في ألمانيا؛ ونائب المدعي العام المساعد، بشعبة مكافحة الاحتكار، في وزارة العدل، بالولايات المتحدة الأمريكية؛ والنائب الأقدم للمدير، بلجنة التجارة العادلة، في جمهورية كوريا؛ والشريك، بشركة "برايان كاف لايتون بايسنر" للمحاماة، ببروكسل؛ وأستاذ بجامعة سانتياغو دي كومبوستيلا، بإسبانيا.

31- وذكر عضو المناقشة الأول أن المنافسة في باراغواي جديدة وأن مراقبة الاندماج ينبغي شرحها للأسواق. وتنشأ حالات جديدة ومعقدة تتطلب فهماً للأسواق، والتفاعل مع المستهلكين، وشرح التأثيرات التي تلحق بالمنافسة. وأخيراً، أشار عضو المناقشة إلى أنه فيما يتعلق بالأسواق الرقمية، فإنه يجب أن تُراقَب ليس فقط الشركات الكبيرة ولكن أيضاً الشركات الأصغر حجماً، وأنه بينما توجد فرص جديدة، توجد أيضاً تحديات متعلقة بالمنافسة، وأن البيانات ضرورية باعتبارها العملة الجديدة في الأسواق الرقمية.

32- وناقش عضو المناقشة الثاني اعتماد خطة التنمية للفترة 2023-2028 في الفلبين، والتي تسلّم بأن ضمان وجود اقتصاد سوق مفتوح وتنافسي هو أمر بالغ الأهمية في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز خلق فرص العمل، وقال إن الخطة تتضمن فصلاً مخصصاً لتعزيز المنافسة وتحسين الكفاءة التنظيمية. وقدم عضو فريق المناقشة المبادئ التوجيهية لمعالجة عمليات الاندماج، التي اعتُمدت في أيار/مايو 2024، والتي توفر إطاراً لتقييم سبل الانتصاف، وللتصدّي للانخفاضات الكبيرة المحتملة في المنافسة. وأخيراً، أشار عضو المناقشة إلى مبادرات أخرى حديثة، بما في ذلك دعم بناء قدرات سلطات المنافسة الأخرى، والمشاركة في الاتفاق الإطاري المتعلق بالمنافسة، وبوابة تقاسم المعلومات المتعلقة بالاندماجات والتابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان).

33- وذكر عضو المناقشة الثالث أنه قد جرى الأخذ بمراقبة عمليات الاندماج في ألمانيا في عام 1973 وجرى تنقيحها عدة مرات منذ ذلك الحين، وكان آخرها فيما يتعلق بالأسواق الرقمية. وقد أتاح النظام الأخير لسلطة المنافسة أن تؤدي دوراً نشطاً في منحنى التعلم العالمي فيما يتعلق بخصائص الأسواق الرقمية وأن تضع استراتيجية فيما يتعلق بالتحديات الخاصة التي تواجَه في تقييم عمليات الاندماج الرقمية. وشدد عضو فريق المناقشة على أن التعاون الدولي، المتعدد الأطراف والثنائي على السواء، هو

أمر لا بد منه لمساعدة سلطات المنافسة على التعامل مع المعاملات العالمية، وعلى توفير إمكانية التنبؤ واليقين القانوني وتقديم نتائج متسقة؛ وأن المنظمات الدولية، بما في ذلك الأونكتاد، هي عوامل تيسير مهمة في تحقيق هذه الأهداف.

34- وقدم عضو المناقشة الرابع المبادئ التوجيهية لعمليات الاندماج لعام 2023 في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي عرّفت الرقابة على الاندماج وإدارته، وتناولت عمليات الاندماج الرأسية والأفقية، وعرضت آثارها على سوق العمل، وسدت الثغرات الموجودة في المبادئ التوجيهية السابقة. وذكر عضو المناقشة أن المنافسة قد اعتُرف بها على أنها عملية دينامية، وليس فقط لأغراض التحليل.

35- وذكر عضو المناقشة الخامس أن المبادئ التوجيهية لعمليات الاندماج في جمهورية كوريا قد نُقّحت لدمج خصائص الاقتصاد الرقمي بشكل أفضل في عملية مراقبة الاندماجات وأن القواعد المنقحة يجري تطبيقها منذ أيار/مايو 2024. وتختلف الصناعات الرقمية اختلافاً كبيراً عن الصناعات التقليدية وكثيراً ما تقدم خدمات مجانية، ولها آثار شبكية قوية ويمكنها بسهولة أن تنقل مركزها المهيمن إلى الأسواق المجاورة. وأخيراً، ذكر عضو المناقشة أن المبادئ التوجيهية المنقحة ساعدت أيضاً على ضمان أن تُؤخذ في الحسبان مكاسب الكفاءة المحتملة المتحققة من عمليات الاندماج الرقمية.

36- وتناول عضو المناقشة السادس بالتفصيل المبادئ التوجيهية والممارسات الموصَى بها لإجراءات الإخطار بعمليات الاندماج ومراجعة هذه العمليات لدى شبكة المنافسة الدولية، والتي تهدف إلى إيجاد تلاقٍ واتساق عالميين في عمليات مراجعة الاندماجات. وشدد عضو فريق المناقشة على أن التعاون الدولي يؤدي دوراً بالغ الأهمية في مراقبة الاندماجات وأن التعاون غير الرسمي قد أصبح أكثر شيوعاً. وفي هذا الصدد، وضع الأونكتاد وشبكة المنافسة الدولية العديد من المبادئ التوجيهية والتقارير لدعم هذا التعاون، مع التأكيد على فوائد التبادل غير الرسمي. وأخيراً، ذكر عضو فريق المناقشة أن بناء الثقة وضمان السرية أساسيان للتعاون الدولي الفعال في مجال مراقبة عمليات الاندماج.

37- وأكد عضو المناقشة السابع على أن من الصعب إيجاد توازن مناسب بين المنافسة الحرة والتركز الاقتصادي، وأنه لهذا السبب تأرجح التاريخ الاقتصادي بين فترات كانت الغلبة فيها للمنافسة الحرة وفترات كان الميل فيها إلى الاحتكار أكثر وضوحاً. وعرض عضو المناقشة دراسات تُظهر حدوث زيادة ملحوظة في تركّز الأسواق، كما هو الحال في الأسواق الرقمية وأسواق المواد الصيدلانية وأسواق الاتصالات السلكية واللاسلكية، نتيجة للديناميات الطبيعية لهذه الأسواق. وأشار عضو فريق المناقشة إلى الحاجة إلى استخدام حلول معينة للتمكن من ضبط عمليات تركّز الأسواق. وأخيراً، ذكر عضو فريق المناقشة أنه تلزم حلول استباقية أكثر فعالية وإبداعية، وتكون سلوكية وهيكلية على السواء، بهدف يتمثل ليس فقط في منع سلوك معين ولكن أيضاً في تهيئة الأوضاع الصحيحة لكي تُستعَاد في السوق الأوضاع التي تسمح بتطوير المنافسة الحرة.

38- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، تبادل العديد من المندوبين آخر التطورات في نُظم مراقبة الاندماج الخاصة بهم، بغية تكييفها مع التحديات الحالية.

حاء- استعراض الأقران الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة: مصر

(البند 8 من جدول الأعمال)

39- افتُتح استعراض النظراء الطوعي ببيان لرئيس وفد مصر، وهو رئيس جهاز حماية المنافسة المصري. وهدَف الاستعراض إلى مواءمة الأطر القانونية والمؤسسية للمنافسة في مصر مع أفضل الممارسات الدولية. ثم عرضت أمانة الأونكتاد النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير المعلومات

الأساسية (الوثيقة TD/B/C.I/CLP/75)، الذي يتناول القضايا القانونية والمؤسسية. وقُدمت توصيات فيما يتعلق بالتعديلات، بما في ذلك التمييز الواضح بين الاتفاقات المانعة للمنافسة في حد ذاتها والأنواع الأخرى من الاتفاقات؛ والاختصاص الحصري بإنفاذ قانون المنافسة في جميع القطاعات؛ وتعزيز التعاون بين الجهاز والجهات التنظيمية القطاعية؛ والأخذ بمنهجية جديدة للغرامات، بزيادة مبلغ الغرامات ومنح المزيد من السلطة التقديرية للجهاز؛ ومنح مجلس إدارة الجهاز سلطة فرض عقوبات مالية إدارية؛ وتعزيز استقلالية الجهاز.

40- وقام بدور المستعرضين النظراء ممثلون عن حكومة البرازيل والمفوضية الأوروبية، فضلاً عن رئيس لجنة المنافسة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأستاذ بكلية الحقوق في جامعة جورج واشنطن. ورداً على استفسارات المستعرضين النظراء، أبدى رئيس وفد مصر تأييده للتوصية الداعية إلى منح مجلس إدارة جهاز المنافسة سلطة فرض عقوبات مالية إدارية، وكذلك التوصيات الأخرى، بما في ذلك ما يتعلق بمراجعة الهيكل المؤسسي لجهاز لمنافسة، وإيجاد آلية لتحديد الأولويات الداخلية للقضايا، وزيادة ميزانية جهاز المنافسة وتحقيق الاستقرار فيها. وأخيراً، أكد رئيس وفد مصر على جهود جهاز حماية المنافسة في مجال التعاون الإقليمي والدولي، مشيراً إلى مذكرات التفاهم المعقودة مع أجهزة المنافسة المختلفة وإلى المشاركة في شبكة المنافسة العربية.

41- وطرح رئيس وفد مصر أسئلة بخصوص التوصيات المتعلقة بجوهر قانون المنافسة في مصر، والانتهاكات في حد ذاتها، وقاعدة المعقول، فضلاً عن الافتراضات القابلة للدحض فيما يتعلق بالهيمنة السوقية. وشدد أحد المستعرِضين على أهمية نهج التصنيف والافتراض، المدعوم بالأدلة التجريبية. وأشار مستعرِض آخر، رداً على أسئلة من رئيس وفد مصر، إلى أن سلطات المنافسة تهدف إلى زيادة الاستقلالية، وخاصة في مجال صنع القرار، مع أن الاستقلالية قد تنطوي على أن يكون الجهاز أكثر بعداً عن الهيئات الحكومية الأخرى وبالتالي أقل تأثيراً.

42- وقدمت أمانة الأونكتاد مقترحاً لمشروع مساعدة تقنية يرمي إلى تنفيذ توصيات استعراض النظراء. وسيشمل المشروع استعراض قانون المنافسة في مصر، بغية معالجة ما يوجد من ثغرات بناءً على التوصيات، بالإضافة إلى وضع برامج توعية ومناصرة من أجل الجهات المعنية صاحبة المصلحة، مثل الجهات التنظيمية القطاعية، بشأن فوائد قانون وسياسة المنافسة.

طاء- استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة

(البند 9 من جدول الأعمال)

43- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة مناقشات في إطار اجتماعيّ مائدة مستديرة.

1- بناء القدرات والمساعدة التقنية

44- عند افتتاح المناقشة، قدمت أمانة الأونكتاد وثيقة المعلومات الأساسية المتعلقة باستعراض بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك (الوثيقة TD/B/C.I/CPLP/41-TD/B/C.I/CLP/76). وتألّف فريق المناقشة من: رئيس سلطة المنافسة في ألبانيا؛ ورئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للدفاع عن المنافسة، بالجمهورية الدومينيكية؛ ورئيس سلطة المنافسة، في كابو فيردي.

45- وأشار عضو المناقشة الأول إلى أن سلطة المنافسة في ألبانيا استفادت من الدعم المقدَّم من الأونكتاد منذ عام 2014. وشملت المبادرات الرئيسية: استعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة المنافسة في عام 2015 ومشاريع التعاون التقني، بما في ذلك حلقات عمل تدريبية للقضاة بشأن جوانب قانون المنافسة، وحلقة عمل لمسؤولي سلطة المنافسة بشأنالتحليل الاقتصادي. وأخيراً، أشار عضو فريق المناقشة إلى أن أنشطة المناصرة قد عززت الوعي بقانون المنافسة، كما عرض تفاصيل مشروع جديد للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير وللأونكتاد يهدف إلى تعزيز قدرات القضاء ورعاية ثقافة المنافسة فيما بين الشركات والمستهلكين في ألبانيا.

46- وذكر عضو فريق المناقشة الثاني أن اللجنة الوطنية للدفاع عن المنافسة في الجمهورية الدومينيكية قد استفادت من المساعدة التقنية المقدَّمة من الأونكتاد فيما يتعلق بأسبوع المنافسة السنوي. وقد دعم الأونكتاد مبادرات بناء القدرات، مثل تدريب القضاة بشأن إنفاذ قانون المنافسة والمشاركة في وسائط الإعلام. وأخيراً، عرض عضو المناقشة نتائج الاجتماع الحادي عشر للفريق العامل المعني بالتجارة والمنافسة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي نظمه الأونكتاد بالاشتراك مع أمانة المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

47- وأشار عضو المناقشة الثالث إلى أن الأونكتاد كان له دور بالغ الأهمية في تطوير سلطة المنافسة في كابو فيردي. فعن طريق مشروع للبلدان الناطقة بالبرتغالية في أفريقيا، تلقت سلطة المنافسة المساعدة التقنية الأساسية والتدريب. وذكر عضو المناقشة أن هذا الدعم قد عزز الدفاع عن المنافسة وحماية المستهلك في البلد.

48- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، شرح أحد المندوبين بالتفصيل كيف تقدمت هندوراس في التصدّي للممارسات المانعة للمنافسة عن طريق الإصلاحات التنظيمية والتعاون الدولي. وسلط مندوب آخر الضوء على الإسهام الرئيسي للأونكتاد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما أدى إلى وضع الإطار القانوني لعام 2018 وسياسة قادمة بشأن حماية المستهلك، الأمر الذي حسّن بدرجة هامة الإطار التنظيمي وقدرات سلطة المنافسة. وأشار أحد المندوبين إلى عدم وجود إطار تنظيمي لمعالجة مسائل المنافسة في غابون. وأشار مندوب آخر إلى الدعم المقدَّم من الأونكتاد إلى باراغواي على مدى 11 عاماً في صياغة قانون المنافسة وتنفيذه، وأعرب عن تطلعه إلى تنفيذ توصيات استعراض النظراء. وأشار أحد الخبراء إلى أعمال الأونكتاد في مجال تطوير نظم المنافسة في جميع أنحاء العالم، واستشهد بالتعاون في نشر توصيات استعراض النظراء وبناء القدرات في بنغلاديش.

2- المنافسة والمنظمات الاقتصادية الإقليمية

49- ركزت مناقشة المائدة المستديرة الثانية على أهمية المنظمات الاقتصادية الإقليمية والتطورات المتعلقة بها. وتألّف فريق المناقشة من: الوزير المسؤول عن تنظيم المنافسة ومكافحة الاحتكار، باللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية؛ ومدير المنافسة، بمفوضية الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ والرئيس التنفيذي للجنة المنافسة في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

50- وسلط عضو المناقشة الأول الضوء على تحديات المنافسة المختلفة على الصعيدين الإقليمي والوطني، والتي استلزمت استراتيجيات متنوعة. وتحدث عضو المناقشة بالتفصيل عن دور اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية في الإنفاذ العابر للحدود والتعاون مع السلطات الوطنية، وأكّد على أهمية دور التوصيات التي تقدمها المنظمات الدولية، بما في ذلك الأونكتاد. وتأكيداً على التعاون الإقليمي، اقترح عضو المناقشة إدراج موضوع عن المنافسة والمنظمات الاقتصادية الإقليمية في الدورات القادمة لفريق الخبراء الحكومي الدولي.

51- وتناول عضو المناقشة الثاني بالتفصيل العضوية والولايات المتداخلة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، مسلطاً الضوء على أهدافهما المتماثلة ولكن عملياتهما مختلفة. ودرءاً لعدم اليقين القانوني بالنسبة إلى الشركات، جرى التوقيع على اتفاق تعاون بين الجماعة والاتحاد، يشمل عمليات تبادل المعلومات، والتحقيقات المشتركة، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية. وأخيراً، ذكر عضو المناقشة أن الاتفاق يهدف إلى تحقيق الاتساق في قواعد المنافسة وتنفيذ إطار شامل للتعاون في غرب أفريقيا.

52- وعرض عضو المناقشة الثالث التجارب التي اكتسبتها في الآونة الأخيرة لجنة المنافسة في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، مسلطاً الضوء على تعديلات اللوائح التنظيمية والتي عززت الصلاحيات المتعلقة بالإنفاذ. وأكد عضو المناقشة على مشروع بشأن مرصد الأسواق الأفريقية لبحث وفهم العوامل المتصلة بتضخم أسعار الأغذية. وتعاونت لجنة المنافسة مع سلطات المنافسة الإقليمية الأخرى في أفريقيا لمناقشة المصالح المشتركة وتجنب الازدواجية. وأخيراً، أشار عضو المناقشة إلى الدعم الذي تقدمه السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي إلى الدول الأعضاء فيها، بغية تعزيز قوانين المنافسة الوطنية، بما في ذلك تقديم الدعم لإجراء استعراضات نظراء طوعية لقوانين وسياسات المنافسة.

53- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، سلط بضعة مندوبين الضوء على أطر التعاون القائمة في مناطقهم.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

54- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 3 تموز/يوليه 2024، السيدة "ماريا إلينا فاسكويس تافيراس" (الجمهورية الدومينيكية) رئيسة له والسيدة "هيلغا ريبيرو ماتوس" (البرتغال) نائبة للرئيس - مقررة.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

55- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً المعقودة في 3 تموز/يوليه 2024، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوثيقة TD/B/C.I/CLP/73)، الوارد كما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- التقرير المتعلق بتنفيذ السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

4- تقرير الفريق العامل المعني بالتكتلات الاحتكارية العابرة للحدود.

5- إنفاذ قوانين المنافسة في الأسواق والنظم الإيكولوجية الرقمية: التحديات والخيارات السياساتية.

6- المائدة المستديرة المتعلقة بسياسات المنافسة والحد من الفقر.

7- المائدة المستديرة المتعلقة بالتطورات الأخيرة في معايير مراقبة الاندماجات.

8- استعراض الأقران الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة: مصر.

9- استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة.

10- جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر الأمم المتحدة التاسع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

11- اعتماد تقرير الدورة الثانية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

جيم- جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر الأمم المتحدة التاسع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

(البند 10 من جدول الأعمال)

56- وافق فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 5 تموز/يوليه 2024، بصفته الهيئة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة التاسع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، على جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر (المرفق الأول).

دال- اعتماد تقرير الدورة الثانية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

(البند 11 من جدول الأعمال)

57- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 5 تموز/يوليه 2024، لنائبة الرئيس-المقررة بأن تضع بعد اختتام الدورة، تحت إشراف الرئيسة، الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بدورته الثانية والعشرين.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر الأمم المتحدة التاسع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

1- افتتاح المؤتمر.

2- انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين.

3- اعتماد النظام الداخلي.

4- إقرار جدول أعمال المؤتمر وتنظيم أعماله.

5- وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر:

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض؛

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض.

6- التقرير المتعلق بتنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، بما في ذلك تقييم موجز لفترة 20 عاماً من استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة.

7- التقرير المتعلق بتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك وأعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك.

8- أحدث التطورات في الأطر القانونية والمؤسسية: خريطة الأونكتاد العالمية لحماية المستهلك.

9- تحقيق أقصى قدر من التآزر بين سياسات المنافسة وسياسات حماية المستهلك.

10- قوانين وسياسات المنافسة وسلاسل القيمة الغذائية العالمية.

11- تقنيات التحقيق والأدوات الرقمية في عالم الإنفاذ الحديث.

12- حماية المستهلكين وتمكينهم في الاقتصاد الدائري.

13- حماية المستهلكين وتمكينهم في عصر الذكاء الاصطناعي.

14- التقرير المتعلق بتنفيذ السياسات والإجراءات التوجيهية الواردة في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

15- تقارير الأفرقة العاملة غير الرسمية بشأن:

(أ) التكتلات الاحتكارية العابرة للحدود؛

(ب) سلامة المنتجات الاستهلاكية؛

(ج) حماية المستهلك في التجارة الإلكترونية؛

(د) حماية المستهلك ومسائل النوع الاجتماعي.

16- مقترحات لتنفيذ الإعلان المتعلق بتسوية منازعات المستهلكين العابرة للحدود وإنصافهم.

17- استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال حماية المستهلك وقوانين وسياسات المنافسة.

18- استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة*.

19- استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات حماية المستهلك**.

20- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والعشـــرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

21- جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك.

22- مسائل أخرى.

23- اعتماد تقرير مؤتمر الأمم المتحدة التاسـع لاسـتعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

* دولة عضو تُحدَّد فيما بعد.

** دولة عضو تُحدَّد فيما بعد.

المرفق الثاني

الحضور***

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
أرمينيا
إسبانيا
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
أنتيغوا وبربودا
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوزبكستان
إيران (جمهورية – الإسلامية)
إيطاليا
باراغواي
البحرين
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بنغلاديش
بولندا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
توغو
تونس
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية كوريا
جنوب أفريقيا
جورجيا
دولة فلسطين
زمبابوي
سويسرا
سيشيل
الصين
العراق
غابون
الفلبين
قطر
كابو فيردي
كازاخستان
الكاميرون
كمبوديا
كوستاريكا
الكونغو
الكويت
كينيا
لبنان
ليبيا
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
مقدونيا الشمالية
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
هندوراس
هنغاريا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

*** تحتوي قائمة الحضور هذه على المشاركين المسجلين. للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/CLP/INF.14.

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
أمانة الكمنولث
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
الاتحاد الأوروبي
النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

3- وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

4- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

5- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين
المنظمة الدولية للمستهلكين
مؤتمر التجار العالمي